

## بأعلامهم

بـقلم  
محمد شكير\*

## تجربتي الإعلامية بين المدني والأمني

أكثر من ثلاثة وعشرين عاما قضيتها في رحاب الاعلام الامني، وتحديدًا في شعبة العلاقات العامة في قوى الامن الداخلي، تجربة انتهت عملانيا منذ العاشر من ايلول 2019 حين تقاعدت وعدت الى فضاء الاعلام من بابه الاوسع.

يتميز الاعلام الامني بخصائص محكومة بضوابط صارمة ودقيقة من اهمها:

- محدوديته، اذ هو يتعلق بمؤسسة امنية رسمية وهي قوى الامن الداخلي، ويتضمن خصوصا اصدار البيانات والبلاغات المتعلقة بعمل قيادتها وقطعاتها.

- ضيق مساحة الاجتهاد في المادة الاعلامية الامنية، وتطويعها في لغة ومفردات وجمل تتكرر بشكل شبه دائم في معظم المنشورات، بحيث يقتصر الامر في بعض الاحيان على تغيير بعض الاسماء والتواريخ الواردة في مضمون المادة.

- مع وسائل التواصل الاجتماعي اصبح هناك حاجة الى لغة جديدة ومفردات مختلفة تناسبها، تحاول ان تحاكي مفاهيم المتلقين واذواقهم، وهذا بدا يتمظهر اكثر في الالوان الاخيرة لاسيما في موقعي فايسبوك وتويتير.

اكتسبت في المدرسة الاعلامية الامنية خبرة، وراكمت معارف مختلفة جراء التقاء عوامل عدة من اهمها:

- تعاملي مع عدد من المسؤولين الاعلاميين الامنيين وتنوع مفاهيمهم للاعلام الامني على مدى 23 سنة خلت.

- متابعة المواد الخيرية والتحليلية في جميع الصحف والدوريات اللبنانية التي كان لها الدور الكبير في صقل معارفي.

النقلة النوعية التي حصلت معي بعد التقاعد، تمثلت بدخول عالم الصحافة من بابها الواسع حيث كان لرئيس تحرير موقع الحوار نيوز الالكتروني اثر ايجابي في مسيرتي المهنية الجديدة، اذ هو من حُضني على الكتابة بعد ان كنت قد ابتعدت عنها طيلة السنوات المذكورة.

هنا، في الاعلام بمفهومه العام، تتعاظم المسؤوليات وتصبح، كصحافي حر، رقبيا على كل ما تتصدى له في هذا الفضاء. في خلال السنوات

القليلة الماضية التي صادف ان ترافقت مع انتفاضة 17 تشرين، كتبت مقالات واجريت دراسات متعددة تناولت في بعضها الجريمة في لبنان وتطورها في السنوات الاخيرة، ومقابلات حول الوضع الاقتصادي في وتداعيات الازمة التي يمر فيها بلدنا، وتحقيقات حول قضايا لها بعد اجتماعي وحقوقى وعسكري كالانفجار الزلزال الذي دمر مرفأ بيروت وجزءا كبيرا من المدينة نفسها، وملابسات قضية دعم المواد الغذائية ومشاكل تتعلق باساتذة الجامعة اللبنانية وكل ما اثر حول الحصول على جواز سفر ومحنة زراعة التبغ، والاشاعة وتداعياتها السياسية والاجتماعية. وكنت اول من كتب مقالا مطولا تناول شؤون المؤسسات الامنية وشجونها، مقترحا بعض الحلول التي تخفف الابعاء عن كاهل عسكريها، فضلا عن مقالات تدخلت تحت عنوان الرأي... هذا النوع من الاعلام يفترض بالضرورة التحلي بحس عال من المسؤولية الوطنية والاخلاقية، عدا عن المهنية في التعاطي مع كل قضية من القضايا المطروحة للبحث.

بطبيعة الحال يختلف الاعلام بشكل شبه جذري بين ما يمكن تسميته الاعلام الامني وبين نظيره الاعلام في مفهومه العام.

ففي الاول، هناك ضوابط وقواعد محددة لا يمكن تخطيها والقفز فوقها، وهي ايضا، تضع قيودا صارمة على الاجتهاد. اما في الثاني فالمسؤولية ذاتية في الدرجة الاولى ومضاعفة لوجود مساحة وهامش كبير يتحرك فيه الصحافي بما يخدم المادة الاعلامية التي هو في صدددها، ولكنه ايضا مطالب بالتزام اقصى معايير المهنية وتجنب تغليب المصلحة الفردية على المصلحة العامة. وهو لذلك، مدعو الى البحث بجدية وهدوء عن مصادر المعلومة التي في حوزته، والتأكد من صحتها وعدم الوقوع في مطب الاشاعات التي تملأ عالمنا الافتراضي والاعلامي هذه الايام.

انها تجربة غنية مثقلة بهموم وطنية اسعى الى مقاربتها بما يليه علي ضميري واخلاقي.

\* صحافي

## ضيف العدد

بـقلم الدكتورة  
سابين الكعك\*

## لبنان وحالة الإنفصال عن زمانه ومكانه

في غضون محاولة الشعب اللبناني الانتفاض على واقعه المرير وتخطي مأساة انفجار 4 آب المأساوي، انطلقت الحكومة الحالية في رحلة سياسية عكسية مستنبطة لها من الحكومات السابقة، محظورات البيانات الوزارية والمقاربات المحاسبية للخطة الانقاذية الموعودة، والتزمت نهجا يتفشى خلفه مرض الدولة المستعصي: غربتها في الزمان والمكان.

من احدث ابتكارات حكومة "معا للانقاذ" تحضير المفاوضات مع صندوق النقد الدولي على قاعدة ودائع قبل وبعد 17 تشرين الاول 2019، ومشروع قانون الكابيتال كونترول المسلوخ عنوة عن بيئته الدستورية والقانونية، حيث حاولت في متنه اعادة تعريف مصطلحات معروفة اصلا، مثل المصارف والودائع والعملات الاجنبية. اما الاسوأ من ذلك، فهو تجاهل هذه السلطة تماما المفهوم التقني لقيود حركة رؤوس الاموال بالمعنى النقدي والمالي. قانون الكابيتال كونترول بادبيات الحكومة الحالية، سيولد ميتا وسيصل فارغا من مفعوله عند صندوق النقد الدولي، لانها تقدمه في سياق اقتصادي خاطئ، ولأن هذه الوصفة باتت منتهية الصلاحية لقطاع عليل ينازع على فراش ازمة مالية مستعصية. ولأن هذا الدواء كان يصلح لما قبل الجائحة المصرفية. اما الآن فبات وباء البنوك اللبنانية يتطلب حجرا قانونيا الزاميا.

يوجب صندوق النقد الدولي في احدث تقرير له توقعاته عن لبنان بين عامي 2022 - 2026 بسبب عدم اليقين المفرط ويصنفه ضمن فئة الدول الشديدة التأثر بالصراعات في منطقة الشرق الاوسط. اما في الموازاة، فاقصى ما يشغل الحكومة هو اقرار قانون القيود على العمليات المصرفية لاطلاق استنساخية البنوك الممتنعة نهائيا عن تنفيذ موجباتها باعادة المدخرات الفردية والاجتماعية والاستثمارية، في مقابل غض النظر عن تخصيص العملاء المميزين بتحويل اموالهم الى حسابات شركات الاوف شور في بلدان الجنات الضريبية. اما الاخطر، فيبقى منع المودع اللبناني من حقه في استعمال جنى عمره حتى لتأمين الغذاء والدواء والتعليم، بعد ان فقد قدرته الشرائية مع انهيار قيمة العملة الوطنية والتضخم الركودي.

ليس من المبكر الحديث عن تحول ازمة الفيروس التاجي الى ازمة

اثنائية عالمية. لكن لا يبدو ان صانعي السياسة المالية في لبنان متيقظون لمساوئ عدم التفاعل مع ذبذباتها. حيث في زمن اعلان طوارئ مالية داخل المؤسسات الدولية وعلى وقع استنفار اقليمي، وحدها الحكومة اللبنانية تغرد في فضاء المصالح الضيقة وتتجحج بالتوافق على تحديد ارقام الخسائر المحاسبية من دون تقدير اثار النكبة الاجتماعية، كما تتلهى في صياغة مشاريع قوانين تعفي القطاع المصرفي من مخالفاته بمفعول رجعي. ووسط ارباك اسواق النفط من تداعيات وباء كوفيد-19 واضطرابات الاسواق الثانوية، تجهد الحكومة من على كوكبها اللبناني، لتحسين المنظومة المالية عبر تشريع مستوحى من مصالح طبقة سياسية غابرة. وبينما يتداعى محافظو البنوك المركزية على جميع الجبهات لمنع انهيار الانظمة المالية للدول، يبدو ان السلطة التنفيذية منهكة في السعي الى اقرار مشاريع قوانين مدموجة بصلاحيات غير دستورية لحاكمية مصرفية، بدل مساءلتها ومحاسبتها. خطوات عشوائية تبقى منفصلة تماما عن واقع الاقتصاد العالمي.

في ظل توقعات مالية تنبئ بتهوي هيكل الدولة المهترئ الذي اقحم اللبنانيين في قلب اقصى الازمات المالية في التاريخ المعاصر، ستكون القرارات الحكومية بمصادرة اموال المودعين والابقاء على قطاع مصرفي متورط في التلاعب بسيادة الدولة المتعثرة وعاجز عن تغطية حجم انكشافه في اسواق المضاربة المالية، هي الازمة الاخطر التي ستقضي على مستقبل اجيال باكملها.

يقول كزافيه ايمانيولي، احد مؤسسي اطباء بلا حدود الذي كلف مهمة الاعمال الانسانية الطارئة في حكومتي الان جوبيه، ان "كل ازمة تصنع قادة وهم دائما، اولئك الذين يعرفون ما يجب فعله". مقولة قد تصح في اي وطن الا في لبنان، هذا الوطن السقيم الذي انهكته العديد من الازمات لم يجد حتى اليوم، من يعرف ما يجب معرفته او يفعل ما يلزم فعله.

نعم، لبنان وطن انقرض فيه جنس القادة لأن شعبه صنع له زعماء من جنس الالهة.

\* رئيسة قسم القانون الخاص في كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية  
دكتوراه في القانون المصري